الإسلام والتفاعلات المعاصرة

للقوى الدولية

(النظام العالمي الجديد – العولمة – التكتلات الاقتصادية)

إعداد

المستشار محمد بدر يوسف المنياوي

عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

- رحمه الله -

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحضارة الإسلامية الحقه، حضارة ربانية، تستند إلى دين وعد الله بإظهاره على الدين كله، وتقوم على كتاب كريم، وعد الله جلت قدرته .. بحفظه، ومن ثم فإنه لا محل لمقارنتها بأي حضارة أخرى، ولا خوف عليها من أي تيار مناوئ، مهما "غلى واشتد وقذف بالزبد".

غير أن ذلك لا يعفي المسلمين من واجب تجلية عناصر هذه الحضارة، ولا من السعي لتتعايش بينها وبين الحضارات الأخرى، بالحسنى والموعظة الحسنة.

وإذا كان النظام العالمي الجديد، الذي أعلن عن ميلاده في مارس سنة ١٩٩١م، وكانت العولمة التي تشاركه الهيمنة على العالم، قد تطاولا على الحضارة الإسلامية، فإن سهامها، لا شك، مردودة إلى نحرها، ولسوف يشهد التاريخ – من جديد – أن سنة الله لا تقبل تبديلا ولا تحويلا.

وقد حاولت الوريقات التالية – في إيجاز – أن تتناول في مبحثها الأول طبيعة الهدى الإسلامي، وفي مبحثها الثاني النظام العالمي الجديد، بمراحله الثلاث، وفي مبحثها الثالث مضمون العولمة وأبعادها، وآثارها، وفي مبحثها الرابع التحديات التي تنشرها هذه العولمة، ووسائل مجابهتها سواء من الداخل، أم من الخارج، على يد النظام الإسلامي أم على يد غيره، في زواياها العامة أم في زواياها الخاصة المتصلة بالناحيتين الاقتصادية والثقافية.

وقد أشارت الوريقات – في خاتمتها – إلى مجموعة من التوصيات رأت أن تطرحها على بساط البحث للنظر فيها.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم المصير.

obeikandl.com

المبحث الأول

طبيعة الهدى الإسلامي

إن الهدى الإسلامي لا يتعلق بالدين فقط، ولا يمتد إلى الأخلاق وحدها، وإنما يتناول شئون الدنيا والآخرة، فالإسلام عقيدة وشريعة، وهو دين ودولة، ولا يتم الإيمان به إلا بالتصديق بما قضي به في مختلف الأمور، تطبيقا لقول الله تعالي "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" [النساء – ٦٥].

وهو في شقه العقدي يسعى إلى شعوب الأرض قاطبة، ليعرض عليها التوحيد ويبلغها رسالة السماء، فإن أعرضت، بعد أن تبين لها الرشد من الغي، فلها دينها وللمسلمين دينهم، سواء أكانت تلك الشعوب من الكافرين الملحدين الذين أشار إليهم القرآن الكريم في سورة "الكافرون" أم من أهل الكتاب الذين قال الله تعالي في شأنهم " فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" [آل عمران – ٦٤].

أما الإسلام في شقه المتصل بنظام الحياة، فالسعى فيه لا يقتصر على مجرد تبليغ الرسالة، فقد تكون العوائق التي ترزخ تحتها الشعوب أقوى من قدرتها، فلا تستطيع دفعها، وبالتالي تكون مجرد دعوتها عبثا لا طائل من ورائه، ولذلك فإن التبليغ يجب أن يصحبه الإسهام بالحسنى في رفع ما يكون هناك من عوائق ظالمه، حتى يتحقق العدل، ويتخلص للناس حريتهم في اختيار الطريق الذي يرونه – هم – صحيحا، سواء أكان هو الطريق الذي يرتاده المسلمون، أم يختلف عنه في المفاهيم والعادات والقيم وزوايا الرؤية، ذلك لأن اختلاف الشعوب من سنن الله في خلقه على نحو ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله " لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ " [المائدة – ٤٨].

كما أن هذا الاختلاف من شأنه أن يدفع الحياة إلى السير" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ" [البقرة – ٢٥١].

غير أن تقبل هذا الاختلاف بين الشعوب، لا يمنع من تنفيذ ما أمر الله به من تعارف بينهم (الحجرات – ١٣)، وذلك بقطع دابر الخصومة والشقاق، في غير هيمنة أو تسلط، إذ الإسلام لا يسعى إلى شيء من ذلك، وهو الذي يقول للرسول عليه الصلاة والسلام في القرآن الكريم: " فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ". [الغاشية: ٢١ – ٢٢].

ويقول "وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ" [الزمر– ٤١]. بل إنه لا يقبل الإرهاب طريقا للوصول إلى أغراضه النبيله سواء أكان إرهابا عسكريا بالجيوش وأجهزة المخابرات، أم إرهابا فكريا بالوعيد والتهديد والتخويف، أم إرهابا بثيولوجيا، بقطع المعونات الاقتصادية التي ما منحت إلا لتقطع عند العصيان أو الخروج على الطاعة.

وإنما وسيلة الإسلام إلى التعارف بين الشعوب هي – أساسا – الحوار الذي يتوخى الهدى والإرشاد، على نحو ما أوضحه القرآن الكريم في قوله تعالى: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [النحل – ١٢٥]، وقوله: "ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" [فصلت – ٣٤].

ومقتضى هذا الحوار الهادف، أن تعمق القواسم المشتركة النابعة من الحقيقة البيولوجية التي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" [النساء – ١].

أمّا نطاق هذا الحوار فهو ألا يمس الثوابت القطعية لا تقبل التعديل والتغيير، وإن كان ذلك لا يمنع من القفز فوق الحقائق التي لا يغني الجدل العقيم عنها في

شيء، كما إذا لم يبادلنا اليهود والنصارى الاعتراف بسماوية الديانة، وأن محمدا ﷺ نبي مرسل من الله في الوقت الذي نقر بسماوية الدين اليهودي والدين المسيحي، وبرسالة موسى وعيسى عليهما السلام، فذلك ـ وإن كان يعد أمرا خطيرا لا تهاون فيه، إلا أنه لا يمنع من التعايش مع الشعوب اليهودية والمسيحية، ولا يحول دون ترتيب الأحكام التي تزكي التواصل والتراحم معهم، كالزواج أو اليهودية وقبول طعامهم، والاعتراف لهم بحق المواطنة كاملا [١].

أما ما يخرج عن الثوابت ويتعدى إلى العادات والقيم، أو يتناول خصوصية الشعب الآخر وهويته، أو يتصل بحقوقه الإنسانية، فإنه لا محل للنيل منه، ولا لمحاولة توحيده، إذ هم جدير بالاحترام كما هو، على نحو ما فعله النبي ﷺ مع يهود المدينة في "الصحيفة"، التي حافظت لليهود على هويتهم ورتبت لهم حقوقهم في الدولة الإسلامية .. وما فعله عليه السلام مع الشعوب الأخرى التي تصالح معها على عهود ومعاهدات، طالما كانوا هو ملتزمين بعهودهم، وذلك امتثالا لقول الله تعالى: "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم". [التوبة – ٤].

وما ذلك إلا لأن النظام الإسلامي لا يأبى التعددية الفكرية والسياسية ويفتح الباب أمام تعدد الآراء ما دامت في نطاق مبادئه العامة، وقد ظهر صدى ذلك في تعدد المدارس الفكرية التي عرفت باسم "المذاهب الإسلامية" كما ظهر صداه ـ أيضا ـ في تشكيل أحزاب سياسية بالمعنى المفهوم لنا اليوم وهو ما عرف باسم "الفرق الإسلامية" [٢].

بل إن هذه التعددية لم يقتصر مداها على داخل الأمة الإسلامية، وإنما تعداها إلى خارجها، مما أدى إلى تطور الحضارة الإسلامية، بما اقتبسته من الحضارات

---

(١) أ.د. حسان حتحوت ـ رسالة الى العقل العربي المسلم ـ دار المعارف ـ بالقاهرة ـ ط الأولى ١٩٩٨م، صـ ١٥٥.

(٢) أ.د. صوفي حسن أبو طالب ـ الشورى والديموقراطية ـ ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ الذي عقد في القاهرة من ٩ ـ ١١ ربيع الأول ١٤١٩هـ الموافق ٢ ـ ٥ يوليه ١٩٩٨م ونشرت أبحاثه مجتمعه في ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ـ صـ ٦٩:٤٧.

الأخرى التي نقلت إليها على جناح الترجمة أو بالاختلاط بالشعوب الأخرى، دون أن تفقد ذاتيتها أو تتأثر هويتها الأصلية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

obeikandl.com

المبحث الثاني

في النظام العالمي الجديد

يُعبر مصطلح "النظام العالمي الجديد" عن طموح نظام سياسي كبير ـ انطلاقاً من مصالحه المادية ـ نحو الهيمنة على سائر النظم الدولية، سواء أكان ذلك بمفرده، أم بتحالف دول أخرى تسير في ركابه [٣].

وقد كان العالم بعد الحرب العالمية الثانية يتجاذبه مذهبان اقتصاديان متناقضان هما الرأسمالية والاشتراكية، ويحكمه قطبان متنازعان أحدهما غربي والآخر شرقي، وتتقاسمه قوتان عسكريتان كبيرتان، على رأس الاتحاد السوفيتي، وعلى رأس الثانية الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا...

وفي عام ١٩٨٩م تزعزع الاتحاد السوفيتي، ثم انهار ـ وتوحدت ألمانيا، وانشطرت تشكوسلوفاكيا، وانتصرت قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب بدأت في ١٧ يناير سنة ١٩٩١ وانتهت في ٢٦ مارس سنة ١٩٩١جري فيها دحر القوات العراقية وإرغامها على الانسحاب من الكويت التي كانت قد غزتها في١٩٩٠/٨/٢م

وفي نشوة هذا النصر المبين، ونتيجة لانفراد القطب الأمريكي بموقع القوة في العالم، أعلن الرئيس الأمريكي أن العالم "مقدم الآن على نظام دولي جديد، يختلف عما كان عليه الوضع في ظل الحرب الباردة، ويقوم على احترام قيم الديموقراطية، ويعلى من شأن احترام حقوق الإنسان وتلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً في خدمة الإنسان والأمن الدوليين".

---

(٣) الشيخ مجاهد الإسلامي القاسمي ـ المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ مرجع سابق ـ صـ ٣٥٧.

على أن الرئيس الأمريكي، وإن بشر بالنظام العالمي الجديد، إلا أنه لم يكشف عن قواعد قانونية دولية محددة تضبط إيقاعه، ولذلك فإن وزير خارجيته كان صادقا مع نفسه حين اعترف بأنه لا يستطيع أن يصف ما سيكون عليه شكل النظام الجديد الذي أعلنه الرئيس [٤].

ومن ثم ـ وإزاء هذا التعتيم ـ فإنه لابد من التعرف على حقيقة هذا النظام من استظهار ما أعلن عند مولده من غايات، وما جرى على الساحة من تطبيق لها، مع مراعاة ما انحرف إليه هذا التطبيق فور أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، ثم نتيجة تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف العام الحالي (٢٠٠٢م)، مما يسيغ تقسيم ما جرى عليه العمل في ظل هذا النظام إلى مراحل ثلاث: تبدأ أولها بإعلان مولده في مارس سنة ١٩٩١م، وتبدأ الثانية فور وقوع أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، وتبدأ الثالثة من منتصف العام الحالي.

فأما عن المرحلة الأولى التي بدأت في مارس سنة ١٩٩١م فقد وضح فيها صحة ما تردد عن اختلافها عن مرحلة الحرب الباردة، كما وضح، على العكس من ذلك ـ عدم مصداقية النظام فيما أعلنه من غايات زعم أنه سوف يسعى إليها.

فأما عن اختلاف العهد الجديد عن الوضع الذي كان سائداً أبان الحرب الباردة، فأمر واقع لأمراء فيه، ذلك لأن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، أثناء تلك الحرب، كان يركز على أمرين، أولهما: "احتواء الطرف الآخر" بمعنى حصاره داخل سلسلة من القواعد العسكرية والتحالفات والحروب الصغيرة والإقليمية والمواجهات، لمنعه من توسيع نفوذه، وكان في شق يستطيل إلى بعض الدول النامية ذات الموقع الجغرافي المتميز أو المالكة للموارد الطبيعية الاستراتيجية، فكان كل من القطبين يتسابق إلى إغداق المساعدات الاقتصادية والعسكرية على هذه الدول، ليضمها إلى معسكره وينظمها ذيلاً له، وكان يشترى

---

(٤) أ.د. عبد الحليم عويس ـ المشروع الإسلامي وأساليبه الجهادية في مواجهة النظام الدولي الغربي ـ ورقة مقدمة لندوة التحديات التي عقدت بالعين في الإمارات العربية المتحدة في ٢٠ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م ـ الجزء الأول من أبحاث الندوة صـ ٢٣٩.

أجهزة الإعلام أو يغمرها بأفضاله ويجند الأشخاص والحكام لينتصروا له في كل موقع، وذلك مقابل أن يغض الطرف عن مظالم الدكتاتورية الحاكمة في البلاد النامية التي تؤيده، وأن يتظاهر بالانتصار لها في المحافل الدولية، أو يدفع عنها ما يحيق بها من عدوان عسكري .. والأمر الثاني الذي كان يحدد سياسية كل من القطبين، هو "الردع" الذي كان يقوم على افتراض أن أرض كل منهما آمنة، لا يجرؤ العدو على مهاجمتها، لأنه يضع في اعتباره أنه سيلقي رداً انتقامياً مدمراً إذا تجرأ على العدوان(٥).

وحين انتهت الحرب الباردة، جفت ينابيع المساعدات التي كانت تبذلها الدولتان بسخاء، وتعرت النظم الوطنية الفاسدة، وفقد العملاء أهميتهم لدى الدول الكبرى التي كانوا يخدمونها، وضاعت السلطة من أيديهم، وانفجرت في بعض المناطق حروب أهلية استنفدت مواردها، ولفتتها عن التفرغ للتنمية، التي كانت تفرض أولويتها ظروف قاسية، ذهبت بما كانت تعتمد عليه من مصادر، وتركتها منهوكة القوى، وغير مؤهلة لإصلاح ما أفسده العملاء المارقون في شتى نواحي الحياة الداخلية والخارجية.

وعلى جانب الدولة القطب الجديدة وتوابعها تعززت عوامل جديدة، منها دعم القوى العلمانية في البلاد النامية بالمال والحماية، ومساندة الجمعيات التي تستجيب للأهداف الأمريكية، وحرمان من يتمرد عليها، ويهاجم سياستها.. وقوىّ ذلك كله ما وقع في أمريكا من تحالف فعلى بين رجال الصناعة وقادة المؤسسة العسكرية ورجال المخابرات المركزية، تحقيقاً لأهدافهم المشتركة وتعزيزاً لمواقعهم وتقوية لنفوذهم، ولو عن طريق تضخيم الأخطار الأمنية مثل الزعم بخطر الأصولية الإسلامية وجدوى محاربتها، أو ضرورة تمكين رأس المال الأجنبي من السيطرة الكاملة، بزعم أن ذلك هو ما يعصم الاقتصاد الوطني من الانهيار إلى غير ذلك من الدعاوى المحبوكة الأطراف.

---

(٥) أ/ عاطف الغمري – مقال بعنوان – هذا التغيير التاريخي في سياسة أمريكا – أهرام ٢٦ يونيو ٢٠٠٢م صـ ١٠.

ونتيجة لذلك كله وجدت الدول النامية نفسها في مأزق لا تحسد عليه. إذ أنه، وإن صح ما قاله الرئيس الأمريكي من تغير الأوضاع عن تلك التي سادت أيام الحرب الباردة، إلا أنه تغير إلى الأسوء، فقد انحسر عنها الغطاء، ونضب معينها، وتكالبت عليها المشاكل الخارجية والداخلية من كل صوب وحدب، هذا إلى جانب اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم بسبب عدم وصول معظمها إلى الثورة الصناعية الثانية، مما سلط عليها مخاطر هيمنة التكنولوجيا الغربية، سواء بالمنع في مجال التسلح والصناعة بما يؤدى إلى تهميشها وزيادة القيود على الأمن، أم بالإغراق، كما في مجال الإرسال المباشر بالأقمار الصناعية، وما يمثله هذا من تهديد لقيمها ومبادئها وثقافتها[٦].

وأما عن إعلان أنصار النظام الدولي الجديد عن مولده عند عزمهم تحقيق القيم الديمقراطية واحترام الإنسان، فقد كشف التطبيق عن أن هذه الدول لا تحرص على الديمقراطية ولا تراعي حقوق الإنسان إلا لتغطية مصالحها، فإذا ما اتصل الأمر بالمسلمين أو العرب، أهدرت ذلك كله في وضوح لا تستحي من إعلانه.

ففي أثناء الحرب الداخلية في يوغوسلافيا (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، ارتكب الصرب مذابح بشعة ضد المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك، وهدموا ثلاثة آلاف مسجد أثري، وأحرقوا مئات القرى، واغتصبوا أكثر من خمسين ألف فتاة وامرأة حملن سفاحا في سجون الصرب، مما يعد انتهاكا صارخا للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن أمريكا، ومن سار في فلكها، اكتفوا بالمعارضة الظاهرية غير الجادة .. وأطلقوا ـ في واقع الأمر ـ العنان للصرب حتى يتاح لها الوقت الكافي لابتلاع أراضي المسلمين وفرض الأمر الواقع عليهم، وهو ما حدث فعلا في اتفاق "دايتون" أواخر عام ١٩٩٥، الذي تم برعاية أمريكا وفقد فيه المسلمون أرضهم التي توزعت بين الصرب الأرثوزكس والكروات الكاثوليك، تحت شعار من التعبيرات المضللة .. وقد كان في استطاعة أمريكا وغيرها من دول الغرب، لو كانوا جادين فيما

---

(٦) أ.د. نادية مصطفي ـ كتاب التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي ـ ضمن مجموعة دراسة التحديات التي تواجه الامة الإسلامية في القرن المقبل ـ ندوة رابطة الجامعات الإسلامية ـ الجزء الثالث من مطبوعاتها ٢٠٠٠م، صـ ٤٥.

أعلنوه منذ بدء القتال في ١٩٩٢/٤/٥م، أن يضعوا حداً لهذه البشاعة، كما حدث بالنسبة لسلوفنيا وكرواتيا (وهما أعضاء في الاتحاد اليوغوسلافي أيضاً)، فحين أرادت الصرب ضم أراضيهما بالقوة، هددت ألمانيا – في جدية – بالتدخل العسكري، فتوقفت الصرب واستقلت كرواتيا وسلوفنيا في هدوء(٧).

وكمثال آخر لنهج أعضاء النظام الدولي الجديد إزاء انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما حدث مع الأكراد في شمال العراق: فحين ثاروا على النظام العراقي المركزي في بغداد، وفرت أمريكا وفرنسا وبريطانيا حماية عسكرية للمناطق الكردية ضد تدخل السلطة العراقية المركزية، ثم اعتدوا على العراق عسكريا في ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٦م، بزعم الدفاع عن الأكراد، غير أنهم كشفوا بعد ذلك عن عدم مصداقيتهم فيما زعموا، فقد وقفوا صراحة ضد هؤلاء الأكراد أنفسهم في نزاعهم مع تركيا، وساندوا عدوانها المسلح عليهم، حتى أمكن جمع بعض الموالين في شهر سبتمبر سنة ١٩٩٨م ليقبلوا إقامة حكومة محلية في شمال العراق، تمهيداً لفصل شماله عن الوطن الأم(٨).

وأما عن إعلان أعضاء النظام الدولي الجديد عن عزمهم إعانة الأمم المتحدة على أن تلعب دوراً بارزاً في خدمة السلام والأمن الدوليين، فلم يكن ذلك- في حقيقة أمره – إلا ستاراً تتدثر به هذه الدول لدفع الأمم المتحدة إلى تحقيق مصالحهم ومآربهم، دون مواربة أو حياء مع ليّ ميثاق الأمم المتحدة إذا احتاج الأمر، أو اتخاذ المنظمة وأجهزتها وسيلة للضغط في اتجاه تحقيق هذه المصالح، وذلك على نحو ما حدث في الخلاف بين أمريكا والعراق في شأن استمرار عمل اللجنة التي شكلت طبقا للقرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٩١م وسميت باسم "اللجنة أسلحة الدمار الشامل العراقية" .. فمع ما ثبت من أن هذه اللجنة قد تراخت – دون حق – في رفع تقريرها النهائي بقيام العراق بتدمير كل الأسلحة المعنية، لترفع عنه العقوبات تطبيقا

---

(٧) أ.د. على إبراهيم – النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة مقال في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية لكلية الحقوق جامعة عين شمس – يوليو ١٩٩٩م – الصفحات ٤٤٦، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٣٨.

(٨) المرجع السابق.

للمادة الثانية والعشرين من قرار إنشائها، ومع ما ثبت – أيضا – من أن من أعضائها من كان يعمل جواسيس لصالح دول معادية للعراق، على نحو ما اعترف بـه صراحة رئيسها "ريتشارد بتلر" مع هذا وذاك، فإن الأمم المتحدة استخدمت كوسيلة للضغط على العراق وإرغامه على استمرار بقاء اللجنة [٩].

فإذا التفتنا نحو مأساة فلسطين لنرى، إذا كان النظام الجديد قد ساند الأمم المتحدة في القيام بدورها في خدمة السلام والأمن الدوليين أم لا، نجد العجب العجاب، ففي خلال الحرب الباردة كانت الأمم المتحدة تصدر قراراتها بإدانة إسرائيل إلا أنها لم تكن تنفذ، وذلك كما حدث في قرار ضم القدس عام ١٩٨٠م، والقرار الخاص بعدم الاعتراف بضم الجولان عام ١٩٨١م، أما بعد انتهاء هذه الحرب ومباشرة النظام الجديد لمهامه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحول دون إصدار أي قرار بإدانة إسرائيل أو أي قرار بتوجيه اللوم أو النقد للكيان الصهيوني .. وقد يكفي تدليلاً على ذلك، التمثيل بالمستعمرات العسكرية التي يطلقون عليها اسم المستوطنات "والتي يقيمها اليهود على أنقاض أرض الفلسطينيين ففي ١٨ مارس ١٩٩٧م أعلنت إسرائيل أنها ستقوم ببناء مستعمرة جديدة أسمها (هارجوبا) فوق جبل أبو غنيم بالقرب من القدس، فقامت الدول العربية بعرض الموضوع على مجلس الأمن، وتقدمت أربع دول أوروبية بمشروع قرار يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إلغاء قرارها بالبناء، لأنها أرض محتلة تخضع للقرار ٢٤٢، وتطبيقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي عقد على أساسه مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، غير أن الولايات المتحدة استخدمت حق الاعتراض ضد المشروع الأوربي وأحبطت صدور القرار..

وإذ قامت إسرائيل بتمهيد الأرض لإقامة بناء المستعمرة فعلاً، تقدمت الدول العربية بمشروع قرار جديد يطلب من إسرائيل التوقف عن البناء تنفيذاً لما تعهدت به في اتفاقية أوسلو الأولى بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٩م غير أن أمريكا استخدمت حق الاعتراض مرة أخرى حماية اسرائيل من الإدانة الدولية..

---

(٩) المرجع السابق.

وحين انتهكت إسرائيل حرمة المسجد الأقصى بالشروع في حفر أنفاق تحته، بقصد هدمه وكان ذلك في نوفمبر ١٩٩٦م، وتقدمت الدول العربية تطالبها باحترام التزاماتها في أوسلو، أسرعت أمريكا بإحباط المشروع مستخدمة حق الاعتراض ...

وهكذا لم يصدر عن الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة أي قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاقها، بالنسبة للقضية الفلسطينية، مع أنها مع ذلك قضية تهدد السلام والأمن الدوليين بما أثارته من حروب في سنة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٢، فضلاً عن القلق الشديد نتيجة قصف المفاعل النووي العراقي في ٨ يوليو ١٩٨١م بسبب الإصرار على رفض التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٨م والتهديد بضرب أي برنامج نووي أخر يقوم في أي بلد عربي[١٠].

وبذلك يكون واضحاً بجلاء أن النظام العالمي الجديد لم يكتف في مرحلته الأولى سالفة الذكر بإهمال المبادئ التي زعم أنه سيسعى إلى تطبيقها، وإنما ناقضها وعمل – دون استحياء – على هدمها.

بل إن أمريكا لن تقف عند هذا الحد المخزي، وإنما أخذت تشرع لدول العالم بقوانين يصدرها الكونجرس الأمريكي لتطبق على العالم أجمع ... ومن أمثلة ذلك القانون الذي أقره مجلساً الكونجرس في ٢٧ يناير ١٩٩٨م تحت اسم "قانون الحريات الدينية لعام ١٩٩٨م"، وجاء في ديباجته أنه "صدر للتعبير عن السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد في الدول الأجنبية بسبب الدين، ولتدعيم الموقف الأمريكي في مناصرة هؤلاء الأفراد والدفاع عنهم، ولتخويل الولايات المتحدة حق التصرف رداً على ما يقع من انتهاكات للحريات الدينية في الدول الأجنبية" .. وقد منح هذا القانون للآليات التي أنشأها الحق في استخدام وتطبيق السبل المناسبة لمواجهة انتهاكات الحريات الدينية التي ترتكبها الأنظمة التي تمارس الاضطهاد، بما في ذلك القنوات السياسية

---

(١٠) المرجع السابق.

والدبلوماسية والتجارية والخيرية والتربوية والثقافية، وذلك مع تحصين ما تتخذه السلطات الأمريكية، في هذا الشأن، من رقابة الجهات القضائية ومراجعتها..

وقد يثور في الذهن أن هذا القانون صدر لحماية التبشير بالديانة المسيحية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الاطلاق، لا سيما إذا لوحظ أنه من نتاج اللوبي اليهودي، الذي دفع اليمين الأمريكي إلى تبنيه، فاستحقت بذلك لجنة يهود أمريكا أن يشكرها الرئيس الأمريكي قبل ١١ سبتمبر بأيام على جهودها في إقراره.

على أنه أياً كان الدافع الحقيقي لإصدار هذا القانون، فإن تطبيقه يكشف – بوضوح – عن أنه وسيلة للوصول إلى مصالح أمريكا بعد تغليفها بثوب الحرية الدينية .. وكمثال على ذلك ما حوته التقارير السنوية الثلاثة التي أصدرتها لجنة الحرية الدينية المنبثقة منه بشأن السودان .. ففي تقريرها الأول سنة ١٩٩٩م، نسبت إليه الاضطهاد الديني ضمن ثلاثين دولة أغلبها من الدول الإسلامية، وذلك توفيراً لأرض صالحه للتدخل في الشئون الداخلية[١١]، ثم رددت ذلك في التقرير الثاني، وفي التقرير الثالث الصادر في ٢٠٠١/٤/٢٩ اقترحت اللجنة حل المشكلة السودانية على أساس تقرير حق المصير للجنوب، وإقامة حكومة علمانية في الشمال والجنوب تكون أمنية على النفط السوداني ولا تنحي يد أمريكا عن إدارة شئونه، وذلك كله تحت شعار الحرية الدينية، وبالضغط على مصر دبلوماسياً لتأييد هذا الاتجاه .. وقد نفذت أمريكا اقتراح اللجنة بما أسهمت في إبرامه في كينيا يوم ٢٠ يوليه سنة ٢٠٠٢م من توقيع "بروتوكول ماشاكوس" بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لجنوب السودان.

ذلك كله عن المرحلة الأولي من حياة النظام العالمي الجديد أما المرحلة الثانية، فقد بدأت فور أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي غزت فيها طائرات مدنية أهدافاً مهمة في كل من نيويورك وواشنطن، وألحقت بها خسائر فادحة في الأرواح

---

(١١) الأستاذ/ صلاح الدين حافظ – الرقابة الأمريكية على الحرية الدينية – مقال في أهرام ١٩٩٩/٩/٢٢م – ص١١ – والاستاذ/ سمير مرقص – الحرية الدينية والمسألة السودانية – أهرام ١٩ اغسطس ٢٠٠٢ ص٣٨.

والأموال، وأعقب هذا الحدث مباشرة، إعلان أمريكا عن اعتقادها بأن من خططوا لهذه الهجمات ومن قاموا بتنفيذها، هم إرهابيون مسلمون يتبعون قاعدة "بن لادن" الموجودة في أفغانستان، بمساندة من بعض أنظمة الحكم العربية، وبتحريض من خطابات ثقافية وسياسية ودينية، دعت إلى تصدير الإرهاب إليها، تعلن الحرب على هذا الإرهاب لتجتثه من أساسه، في أي موقع كان، وعلى أي مدي زماني يستغرقه الإجهاز عليه[١٢].

وتنفيذاً لذلك قامت أمريكا بغزو عسكري لأفغانستان، حطمت فيها قراها، وهدمت منشأتها، وقتلت العديد من المدنيين، واعتقلت عشرات الآلاف منهم، ورحلت الكثير إلى معسكرات اعتقال خارج بلدهم فلم يصل العديد منهم إليها لدفنهم بمقابر جماعية في طريقها ثم أزالت النظام الحاكم، ونصبت بدلاً عنه نظاماً صنعته وكالة المخابرات المركزية على عينها، ومع أن الغاية المعلنة من الغزو تحققت فإن الدول الغازية أعلنت أنها سوف تبقي طويلاً في أسيا الوسطي[١٣].

ولا شك أن ما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان يشكل سابقة خطيرة لنمط جديد من تفاعلات الهيمنة في العلاقات الدولية! فغزو دولة مستقلة ذات سيادة بدعوى أنها تأوى إرهابيين، شاركوا في حادث محدد، ومن قبل أن تتضح الرؤية ويقوم الدليل الكافي، هو أمر خطير على المستوى الدولي[١٤]، كما أن تصفية قادة الدولة وتنصيب عملاء يدينون بالفضل لأولياء نعمتهم إلا استهتاراً بالقيم الدولية لا شفيع له، ثم إن البقاء بعد تحطيم معاقل الإرهاب المدعي به، يفتقر إلى مبرر آخر غير التسلط الدولي.

على أن الأمر ليس بهذه البداهة التي تحاول أمريكا أن تصبغ بها عدوانها بزعم أنه حرب على الإرهاب أو انتقام لأحداث ١١ سبتمبر ذلك لأنه في حقيقته ليس

---

(١٢) أ.د/ عبد العزيز حموده ـ الثقافة ـ اختيار أخير للثقافة القومية مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٢ صـ١٣.

(١٣) الأستاذ/ أنور الهواري ـ أمريكا والعراق من الاحتواء إلى الإقصاء مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٥م صـ ٣٨.

(١٤) أ/ أحمد السماك ـ المقاييس الحديثة ٢٠٠٢/٦/٢٦م صـ٩.

إلا نفوذاً على المصالح الأمريكية، وتحقيقاً لمطامع كانت تتطلع إليها أمريكا من سنوات سابقة، ثم وجدت في الأحداث المشار إليها ما يمكن الاعتماد عليه في فرض سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى، بما تمثله من عمق استراتيجي لروسيا نحو الجنوب، ومصدر مهم للبترول – تسعى إليه – بجانب روسيا – كل من الصين وإيران وتركيا، بل إن أعناق الشركات الأمريكية قد اشرأبت إليه، لإنشاء خطين لنقل الغاز من تركمنستان إلى سواحل باكستان عبر أفغانستان .. وبدون هذا التدخل العسكري الأمريكي السافر لم يكن من الممكن تحقق شيء من هذا[١٥].

ومن ناحية أخرى فإن العامل الإسلامي قد تزايد في المنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور الجمهوريات الإسلامية التي أصبحت مجالاً للتنافس طمعا فيما وراءها من فوائد اقتصادية وسياسية، تعد بها ثروات الإقليم، فضلاً عن مسارعة العالم الإسلامي إلى مد يد العون لهذه الجمهوريات الوليدة في طريق عودتها إلى هويتها الإسلامية، مما لو صح، لشكل قوة غير مأمونة الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تأكد الهدف النفعي لأمريكا الذي اتخذ الإرهاب ستاراً له، في عدم اكتفاء الولايات المتحدة بالمرتكزات التي توافرت لها أبان الحرب في أوزباكستان ثم في قرقيرستان وجزئياً في طاجستان، بل أقامت عدة تحالفات واتفاقيات مع بعض دول المنطقة، تدعيماً لبقاء طويل، لا مبرر له بعد إزالة قواعد الإرهاب وسد نته وفق من أعلن عنه.

كما تأكد هذا الهدف كذلك من خلال تغيير رئيس الولايات المتحدة لأفكاره المعلنة بشأن الانتشار العسكري الأمريكي، فقد كان خلال حملته الانتخابية يعيب على سلفه "بيل كلينتون" الانتشار الزائد عن الحد، بل إن وزير دفاعه (رونالد رامسفيلد) كان قد بدأ فعلاً في بداية عهد بوش (يناير ٢٠٠١) في إعداد الدراسات حول تقليص الوجود العسكري في الخارج، ثم حدث انقلاب في هذه الأفكار من النقيض بعد أحداث

---

(١٥) أ/ طه المجدوب – خطوات تكريس الوجود الأمريكي ومواجهة القوى الأجنبية في آسيا الوسطى – مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٧ صـ٦.

١١ سبتمبر، واعتمد بوش أضخم ميزانيات الدفاع التي تبلغ ٣٥٠ مليار دولار عن السنة المقبلة [١٦].

فالعدوان الأمريكي، هو غزو استعماري، مرتب له بليل، تساند إلى الإرهاب الذي ادعاه، ثم كشف عن وجهه القبيح الذي يعتمد على البطش ويستغل عدم وجود رادع يردعه عن أطماعه، أو يرده عن القيام بممارسة دور شرطي العالم الذي كان قد تخلى عنه عقب مستنقع الحرب الفيتنامية[١٧] ؛ فروسيا في شغل بنفسها وبفسادها وأزماتها الاقتصادية الاجتماعية، والدول الغربية تتحاشى الصدام مع الرغبات الأمريكية، فيما لا يعنيها أمره بطريق مباشرة[١٨]، وقد تشارك في تحالف مع أمريكا حتى لا تنفرد هذه بالغنيمة وحدها.

على أن النظام العالمي الجديد لم يقف عند هذا الحد الذي بلغته المرحلة الثانية، بل تعدي ذلك في المرحلة الثالثة فأعلن عن تبنيه مبدأ الهجوم الوقائي، أو الضربات الوقائية، ضد الدول والجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، مع التركيز بصفة خاصة على الدول والجماعات التي ترعي الإرهاب أو التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وكانت أول مرة يتحدث فيها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن مبدأ الهجوم الوقائي هذا، في كلمته أمام البرلمان الألماني في مايو سنة ٢٠٠٢م، ثم عاد يشرح فكرته في خطاب أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في الأسبوع الأول من شهر يونيو سنة ٢٠٠٢م، ثم أكدها مرة أخرى في مؤتمر للحزب الجمهوري الذي انعقد في ١٢ يونيو سنة ٢٠٠٢م[١٩].

ويلخص الرئيس الأمريكي هذا المبدأ في أنه يجب ألا يطول انتظار أمريكا لوقوع التهديدات التي تشعر بها، وأن عليها أن تنقل المعركة إلى العدو، لتفسد عليه

---

(١٦) أ/ طه المجدوب – مرجع سابق.
(١٧) أ.د/ عبد العزيز حموده – مرجع سابق.
(١٨) أ/ فهمي هويدي أهرام ٢/٧/٢٠٠٢صـ١١.
(١٩) أ/ عاطف الغمري – مرجع سابق.

خططه، وذلك بضربات وقائية توجه إلى الجماعات الإرهابية المعادية لأمريكا، أو للدول التي تستحوذ على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية يخشى أن تهدد بها أمريكا.

وينتصر لمبدأ الهجوم الوقائي كثير من مساعدي الرئيس الأمريكي، منهم كولن باول وزير خارجيته ورونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ويرى هؤلاء المساعدون أن الهجوم الوقائي يمكن أن يشتمل – بجانب الإجراءات العسكرية الحاسمة – على الضغوط السياسية والدبلوماسية، وإسقاط أنظمة الحكم، والاعتقالات، ومصادرة الأموال، كما يرون أن أمريكا هي – وحدها – التي يجب أن تحدد مصالحها، ثم تتصرف على هدى ما تراه – هي – دون نظر إلى تحالفات أو ائتلافات[٢٠].

ولا ريب أن هذه الاستراتيجية الجديدة تعتبر نقله جذرية بالغة الأهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لأنها تمثل تعديلاً جوهرياً في سياسة الردع والاحتواء التي كانت الولايات المتحدة تتبناها في فترة الحرب الباردة، وذلك بعد أن حدث – في نظرهم – أن تغيرت طبيعة العدو، وتغيرت طبيعة أعماله، واتسع نطاق التهديدات الإرهابية، وازداد عدد الدول المالكة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، ووقف الكثير منها موقف العداء والخصومة من الولايات المتحدة..

وقد أثارت هذه الاستراتيجية جدلاً كثيراً داخل الولايات المتحدة ، بل في داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، وكان مصدر الجدل هو عدم وضوح كيفية تنفيذها: إذ كيف يستشف – مقدما نوايا دولة أو جماعة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة، ثم ما جدوى تنفيذ ضربات وقائية ضد شبكات إرهابية غامضة، وما طبيعة هذه الضربات ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها.

كما أثارت هذه الاستراتيجية – كذلك – تحفظات واسعة من جانب العديد من دول العالم، بما في ذلك بعض حلفاء أمريكا المقربين وذلك بمقولة أن أمريكا سوف تعطي لنفسها الحق بموجب هذه الاستراتيجية الجديدة للتدخل بصورة انفرادية في أي

---

(٢٠) أ/ عاطف الغمري – مرجع سابق.

مكان في العالم أو توجيه ضربات عسكرية ضد ما ترى أنه تهديد محتمل لأمنها القومي، وهو ما يفتح الباب مماثلة للموقف الأمريكي خدمة لأغراضها مثل إسرائيل ضد الفلسطينيين والهند ضد باكستان والصين ضد تايوان.

ومع ذلك فالولايات المتحدة ماضية في تطبيق هذه الاستراتيجية غير عابئة بالاعتراضات الداخلية أو الخارجية، ولعل من شواهد ذلك ما تسرب – عمداً – من معلومات إلى أن جورج دبليو بوش أصدر في أوائل هذا العام تفويضاً لوكالة المخابرات المركزية، بتنفيذ برنامج سري يهدف إلى التخلص من النظام الحاكم في العراق، بالإطاحة بالرئيس صدام حسين أو اعتقاله أو قتله، وتنصيب نظام سياسي بديل يملأ فراغ السلطة بعد زوال صدام .. وذلك ضمن إطار خطة أشمل تبدأ بتكثيف الضغط الاقتصادي والحصار الدبلوماسي والعزل الدولي، ثم تتوج بالغزو العسكري[٢١]، الذي أوضحت الأنباء المتسربة أنه سيتم من الشمال والجنوب والغرب، وسيشمل حرباً جوية وأرضية وبحرية، وأن الأردن وتركيا ستمثلان محطات أساسية لهذا الهجوم[٢٢].

وحين أعلن عن عزم الرئيس الأمريكي إيضاح خططه إزاء الشرق الأوسط وطال انتظار ذلك، وتوقع الكثير من عقلاء العالم أن أمريكا ستعود إلى رشدها، فاجأ الرئيس العالم يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤م بإعلان خطته التي خيبت آمال الكثيرين، ذلك لأنه أطلق العنان لإسرائيل في توجيه ما تراه من ضربات وقائية وغير وقائية، في أي اتجاه تراه، واعتبر نضال الشعب الفلسطيني إرهابا يستحق أن يعاقب عليه، وأبدي عدم رضائه عن قيادة هذا الشعب الذي انتخبه انتخابا ديموقراطيا حرا بإشراف دولي، مطالبا بتغيرها، وإلا تعرضت فلسطين لسخط أمريكا وما يستتبعه ذلك من حرمانها من المساعدات الاقتصادية بل وتعرضها للتدخل العسكري السافر ... تم في منّه على الشعب الفلسطيني بالموافقة على إقامة دول مؤقتة ! بعد ثمانية عشر شهراً!، طالب

---

(٢١) أ.د/ منال الشوربجي – إعادة رسم الخريطة العربية – مقال في أهرام ٢٠٠٢/٦/٢٣ صـ١٢ – و/ أنور الهواري – مرجع سابق.

(٢٢) أ.د/ محمد السيد السعيد – خمسة احتمالات حول التشريعات الأخيرة – مقال في أهرام ٢٠٠٢/٧/٣١ صـ٢٦.

بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وجعلها – مع عسر تحقيقها – شرطا لبدء المباحثات .. إلى غير ذلك مما اعتبرته جريدة الجارديان البريطانية فيما نشرته يوم ٢٠٠٢/٦/٢٧م، دليلاً على الخيال الجامح الذي يفتقد الشعور بالمسئولية، ويفتح الباب واسعاً لارتكاب مزيد من إراقة الدماء، ويقوم دليلاً على أن واشنطن في حاجة إلى أن تفيق من غفوة إجماع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر [٢٣].

هذا هو النظام العالمي الجديد في مراحله المختلفة، وهذه هي تطبيقاته التي تكشف بوضوح أنه لا صلة له بالأهداف التي أعلنها الرئيس الأمريكي عشية التبشير به، كما تكشف بوضوح أكبر عن الأهداف الأخرى الحقيقية التي تكمن وراء إعلان هذا النظام والتي يمكن أن ندرك بعضها مما نشرته في تشرين الثاني عام ١٩٩٢م مجلة Foreign Affairs، لسان حال وزارة الخارجية الأمريكية، عن خطر الإسلام .. وقالت في مقالتها أن أفضل الطرق للقضاء على هذا الخطر هو تقطيع جسور التواصل والتضامن بين الدول العربية، التي هي المصدر الأول للخطر الإسلامي، ثم العمل على إيجاد أكبر قدر من التشاكس والتناقض بين شعوب المنطقة وحكامها حتى يسود فيها القلق والاضطراب وتنأى عن الهدوء والاستقرار [٢٤]...

كما يمكن أن ندرك قدراً آخر من أهداف هذا النظام مما أعلنه المسئولون عن حلف الأطلنطي عن مهامه الجديدة بعد إعادة تحديد دوره عقب الحرب البادرة والتي أشار إليها ويلي كلاكس سكرتيره العام غداة تعينه في فبراير سنة ١٩٩٥م بقوله أن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب، وأن حلف الأطلنطي يمكن أن يسهم في مواجهة هذا التهديد الذي يقوم به المتطرفون الإسلاميون .. وذلك بعد أن ألزم الحلف نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا[٢٥] .. سواء أكانت هذه المواجهة عن طريق تدخل سافر أو تدخل مغلف بحقوق الإنسان الاقتصادي بدرجاته المختلفة كما حدث في

([٢٢]) جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٦/٢٨ – وأ/ فهمي هويدي – مرجع سابق.
([٢٣]) أ.د/ نادية مصطفي – مرجع سابق – صـ٢٣٥.
([٢٤]) أ.د/ مصطفي محمود – مقال في أهرام ١٩٩٩١/٢/٢٢، أ.د/نادية مصطفي – مرجع سابق – صـ ٢١٤ – وتحقيق صحفي في الاهرام لمراسله في إيطاليا نشر يوم ١٩٩٥/٢/٢٢.

التدخل في إيران أو السودان، أو توظيف أدوات الترغيب الاقتصادية في شكل معونات واستثمارات كما وقع في الجزائر ومصر والأردن، أو ذات طبيعة سياسية كلجان التقصي الدولية في الجزائر أو السماح باللجوء أو الإقامة في العواصم الغربية لقادة المعارضة في بعض الدول الإسلامية[٢٦].

على أنه بجانب ما يمثله حلف "الناتو" وما يقوم به من مهام فإن هناك جبهتين رئيسيتين أعلنتا عن أنفسهما في ظل النظام العالمي الجديد وأولهما: جبهة الفاتيكان الكاثولوكية التي يمثل الإسلام غصة في حلقها، حالت دون ما كانت تأمل في أن تزد رده خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وفق إعلاناتها الصريحة التي رسمت كيف يجب أن ينتصر العالم كله في غضون هذه المدة ـ والجهة الصهيونية العالمية التي يقف المسلمون حجر عثرة في سبيل أطماعها العالمية، والتي نجحت ـ عبر مخطط محكم ـ في أن تدخل في بنية الفكر الغربي كثيراً من المعتقدات والأفكار التي تحقق لهم تسخير المسيحية، ولا سيما البروتستانية، لأهدافهم في السيطرة على العالم[٢٧].

---

(٢٦) أ.د/ نادية مصطفي ـ مرجع سابق ـ صـ٢١٢.
(٢٧) أ.د/ عبد الحليم عويس ـ مرجع سابق ـ صـ٢٤٢ ، ٢٤٣.

المبحث الثالث

في العولمة

أوضح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن نشاط المنظمة عام ٢٠٠٠م، أن عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية كان عصراً سابقاً من العولمة الاقتصادية، يماثل عصرنا الحالي في ترابطه اقتصادياً، ولكنه قائماً على بنية إمبريالية سياسية تحرم الشعوب والأقاليم النامية من حق الحكم الذاتي .. ولذلك جاءت عولمة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتعلم من الدرس السابق، ومن الأضرار التي لحقت بالعالم خلال الثلاثينات، ومن سياسات "افتقار الجار"، والنزعة القومية الاقتصادية غير المكبوحة، مما أدى إلى ظهور نزعات شمولية وعسكرية وثأرية سياسية في بعض الدول كما أدى إلى ظهور نزاعات انعزالية في دول أخرى، واستمر الأمر كذلك حتى انهارت عصبة الأمم .. ثم وفي ضوء ما سبق جاءت عولمة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتسلك طرق الانفتاح والتعاون التجاري، بتوقيع الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وإنشاء المنظمات العديدة الأخرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين أنشئا عام ١٩٤٤م من أجل تسيير عمل النظام الاقتصادي العالمي بشكل مؤسسي.

ونتيجة لانخفاض معدلات النمو في معظم البلدان النامية، وتزايد المديونية الخارجية بأعبائها، وتدهور أسعار العملات الوطنية، لجأت هذه البلدان، في الثمانينات، والتسعينات من القرن الماضي، إلى بذل أقصى ما في وسعها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير سعر الصرف الأجنبي والتحويلات المصرفية من القيود الرسمية، بالإضافة إلى إقامة أسواق لرءوس أموال لا تعمل فقط في المجال المحلي، بل منفتحة على العالم الخارجي .. وساعد على تقوية هذا الاتجاه عالمياً، سقوط الاتحاد السوفيتي، وتفكك أوروبا الشرقية الاشتراكية، وعودتها إلى نظام السوق

الحر، وسعيها إلى جذب رءوس الأموال من الكتلة المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان[٢٨].

وفي عام ١٩٩٤م تكللت بالنجاح المفاوضات التي جرت في أورجواي بشأن اتفاقية "الجات" فتم تطويرها إلى اتفاقية عالمية باسم "اتفاقية منظمة التجارة العالمية" التي بلغ عدد أعضائها في ١٩٩٦/١٢/١٣م (١٢٨) دولة[٢٩].. وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي قائما على ثلاثة أضلاع هي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي ظل هذه الاتجاهات نشأ ما يطلق عليه حاليا اسم "العولمة" وهو اتجاه عالمي التأثير، يقوم على رفع الحواجز الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول والشعوب وتحرير العلاقات الدولية من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها، وتقليص دور الدولة بشأنها، وإخضاعها لقوى جديدة، تفرزها التطورات التقنية وتعززها ثورة المعلومات والاتصالات، التي تسمح بنقل الأموال والمعلومات والاستفادة من الخدمات بومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية.

وقد أخذ هذا الاتجاه أبعادا عديدة، أهمها: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي والبعد الثقافي.

فأما البعد الاقتصادي للعولمة، فيقوم على حرية الاستثمار، وحرية إقامة المصانع في أي دولة، وحرية رأس المال، وإشاعة النمط الاستهلاكي الغربي، وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية بلا حدود.

وأما البعد الاجتماعي، فتهدف فيه العولمة إلى التحرر من النسيج الاجتماعي القومي، لإحلال قيم اجتماعية جديدة، تربط بين الطبقات الصفوة في دول مختلفة،

---

(٢٨) أ.د/ عبد الرحمن يسري – نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية المنعقد في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٤٢٠هـ، ١٩٩٠م، صـ٨.

(٢٩) الشيخ/ يوسف جاسم الحجي – موقف الإسلام من العولمة في المجال الاقتصادي – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مرجع سابق – صـ٤١١.

وتخلق من المبادئ ما يحقق أهداف الجهات المسيطرة على العولمة، ولو أدى ذلك إلى إضعاف المظلة الاجتماعية في بعض زواياها.

وأما البعد السياسي فيقوم على فرض الحقوق الإنسانية بمفهومها الغربي على الدول، دون رعاية للمعايير التي تنص عليها التشريعات الوطنية ومع إطلاق الحريات للأفراد والجماعات، لتتجاوب مع الشركات عابرة القوميات، وكل ذلك في ظل تآكل الحدود السياسية والجغرافية وتراجع سلطة الحكومة وشل سيطرتها.

وأما البعد الثقافي فيرتكز في العولمة على إقصاء أركان الثقافة القومية وإحلال الثقافة الغربية مكانها، وذلك بالاستعانة بما تحقق من ثورة تقنية هائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات.

وقد تعانقت هذه الأبعاد وتداخلت، ليندفع الجميع نحو إقامة مجتمع واحد، تحكمه البلاد الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتحكم فيه الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل إيراداتها نحو نصف الناتج الإجمالي العالمي، ويعمل فيها نحو ٤٣,٥ مليون عامل، وتحقق أرباحا صافية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار، وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٠/٩٩ [٣٠].

ولا ينازع أحد محايد في أن المكاسب الاقتصادية التي تعود من تحرير التجارة العالمي هي – أساسا - في أصلح الدول الصناعية المتقدمة، بينما تتزايد خسائر الدول النامية الأقل دخلا .. وتأييدا لذلك، وعلى سبيل المثال، فإن مكاسب الولايات المتحدة من تحرير التجارة لا يقل في المتوسط عن ٢٠٠ مليار دولار في السنة، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى سنة ٢٠٠٥م، بينما تقدر خسائر الدول الأفريقية بحوالي ٢٠٩ مليار دولار سنويا[٣١].

---

(٣٠) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

(٣١) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

ويرجع هذا التفاوت الشديد في شق منه إلى عدم تملك دول العالم الثالث لمقومات المنافسة، وهي الجودة المثمرة المعتمدة على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة ومزايا الإنتاج الكبير، والإنتاجية المرتفعة لعناصر الإنتاج، والإدارة العلمية المتقدمة[٣٢]، كما قد يرجع في شق آخر إلى ما تفرضه الدول المتقدمة من إجراءات حمائية لاقتصادياتها تمنع وصول منتجات الدول النامية إليها، بحيث كان من الممكن – على سبيل المثال – أن تحصل الدول النامية على ٧٠٠ مليار إضافية كعائد من صادراتها، إذا أزالت الدول المتقدمة القيود الحمائية التي تتعرض لها صادرات الدول النامية من المنتجات التي يعتمد إنتاجها على العمالة الكثيفة، وذلك على نحو ما فصله تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢م الذي أصدره الانتكاد أخيرا[٣٣]

وهكذا أسهمت العولمة في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية بحيث أصبحت ١ : ٣٥٠ عام مقابل ١ : ٥٠ عام ١٩٧٠، ١ : ١٥ عام ١٨٧٠م [٣٤].

أما عن الآثار الاجتماعية، فإن العولمة – في نموها – تزيد من تركيز الثروة على الصعيد العالمي والمحلي، وتخفف من الرعاية الاجتماعية لبعض الطبقات الدنيا، وترفع من معدلات البطالة.

وقد يكشف عن تركيزها للثروة ما حملته التقارير من أن بالعالم الآن ٣٥٨ ملياردير، يمتلكون ثروة تضاهي ما يمتلكه ٢,٥ مليارا من سكان المعمورة، وأن هناك ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى

---

(٣٢) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

(٣٣) جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٦/٢٩ – تحت عنوان في ظل تشدد الحماية بالدول المتقدمة، ٧٠٠ مليار دولار خسائر الدول النامية في تجارتها الدولية صـ ١٧.

(٣٤) تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، من المجالس القومية المتخصصة (المصرية) في الدورة ٢٧ سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي عرض على المجلس في ٢٠٠١/٣/١٧ – ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤.

٨٤% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية[٣٥].

وفيما يتصل بانتقاص المزايا الاجتماعية لبعض طبقات المجتمع، فإن الموجهين للتدفقات العالمية لرأس المال يسعون دائماً إلى الاستفادة من فروق الأسعار، ونسب الضرائب، ومستوى الأجور، وبالتالي فإن التصنيع لا يتم إلا في الدول التي تقنع لنفسها بربح أقل من غيرها، كما أن الأسعار لا تعلن إلا حيث يكون معدل الضريبة منخفضاً، والاستثمار لا يفضل إلا حيث الأجور المنخفضة ما أمكن ذلك، فالحدود الدنيا العالمية للأجور في أوروبا مثلاً تكون مهددة بالحدود الدنيا المنخفضة للأجور في الولايات المتحدة، كما أن الاجازات الأوروبية الطويلة (ثلاثين يوماً في ألمانيا) يصعب استمرارها، في الوقت الذي تمنح فيه البلاد المطلة على المحيط الهادي أجازات أقصر كثيراً (أحد عشر يوماً في اليابان) ومن ثم فإن الإنتاج ينتقل إلى تلك الأجزاء من العالم التي لا يتعين فيها دفع مزايا أكثر، ويفرض بذلك إلغاء هذه المزايا، كما أن النسبة التي يمكن أن تشارك في المشاريع الحكومية أو التي ترفع من المستوي الاجتماعي سوف تنخفض مما يهدد المظلة الاجتماعية بشكل واضح.

وفيما يتصل بزيادة معدلات البطالة، فهو أمر وارد في ظل العولمة، بما تفرضه من حرية المنافسة واختراق السلع الأجنبية للسوق المحلى والتأثير سلبياً على الصناعات الوطنية، خاصة بعد التوسع في الخصخصة وشمولها لمجالات جديدة من المرافق العامة والخدمات، برءوس أموال محلية وأجنبية[٣٦].

وأما عن الآثار السياسية، فإن العولمة ترتكز على الحرية المطلقة للفرد، ليصبح أسيراً لما تفرضه عليه الأجهزة التابعة لها، وما تلاحقه به الشركات عابرة القوميات، بهدف الترويج لما تنتجه من سلع وما تنشره من مبادئ .. وقد يكون من

---

(٣٥) الأستاذ/ محمد إبراهيم مبروك - مؤتمر الإسلام والعولمة صـ١٩ - طبعة الدار القومية العربية - نقلاً عن فخ العولمة صـ١١.

(٣٦) تقرير المجلس القومي للإنتاج - مرجع سابق صـ٥٨.

أبرز ما حققته العولمة في هذا الشأن هو تقليص دور الدولة في أدائها لوظائفها، وذلك لأن كثيراً من القضايا الداخلية، كالتعليم، والاتجاهات الفكرية، والرعاية الاجتماعية، والعمل، والضرائب أصبحت ـ في ظل العولمة ـ قضايا دولية، تنحسر عنها ـ عملاً ـ يد الدولة في كثير من زواياها، وذلك بسبب القيود التي تفرضها المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك بسبب ما تنتجه المؤسسات متعددة الجنسية من معايير لاختيار أماكن الاستثمار، ولاسيما وأن المعلومات الدقيقة عن النظم الداخلية، لم يعد في الاستطاعة حجبها أو ستر حقيقتها، بسبب التقدم التكنولوجي الذي خلفه غزو الفضاء والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية ونحو ذلك من وسائل الاتصالات وطرق الحصول على المعلومات.

ولعل من الأمثلة الحديثة على رصد العالم لبعض القضايا الداخلية وإعطائها أبعاداً دولية، ما دفع تركيا من إرغامها على إلغاء عقوبة الإعدام في غير أوقات الحرب، كشرط لقبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي، مع ما أثاره ذلك من ضجة داخلية بسبب مساس هذا الإلغاء بمصير الزعيم الكردي - عبد الله أوجلان الذي حارب الدولة التركية نحو خمسة عشر عاماً، كما أن من أمثلته أيضاً اهتمام العالم اقتصادياً بقضية نواب القروض في مصر، وأحكام الإدانة الصادرة فيها وأثرها على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمارات مما كان محلاً لتعليقات عديدة في وسائل الإعلام العالمية، ومنها الإذاعة البريطانية والتليفزيون الفرنسي، وأيضاً الاهتمام السياسي بقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي أدانه القضاء المصري، واهتم الإعلام الغربي والأمريكي بتغطية قضيته، ثم ربطت أمريكا ـ علانية ـ بين الحكم الصادر فيها وبين رفضها منح معونة إضافية.

وأما عن الآثار الثقافية للعولمة، فهي آثار خطيرة بالنسبة للبلاد النامية، والبلاد الإسلامية على وجه الخصوص، ذلك لأن المقصود بالثقافة في هذا المجال، هو معناها الواسع وهو طريق الحياة وليس فقط الإنتاج الذي تفرزه حياة معينة، وهي ثقافة ليست في حقيقتها عالمية أو كونية، كما توصف بها عادة، وإنما هي

ثقافة القوة العظمي التي تمتلك أدوات التوصيل ووسائط التأثير، أي ثقافة الغرب الأمريكي[٣٧]، التي يري أصحابها – في غرور ملحوظ – أنه يتعين على الأمريكيين ألا يترددوا في الترويج لقيمها، وألا ينكروا حقيقة أن أمتهم من بين كل الأمم التي عرفها تاريخ العالم، هي الأكثر عدلاً، والأكثر تسامحا، والأكثر حرصاً على إعادة تقييم الذات وتحسينها، وهي النموذج الأفضل للمستقبل – كما يتعين عليهم أن يروجوا لرؤيتهم هذه في العالم ...[٣٨].

والمتتبع للعولمة يجد أنها في بعدها الثقافي تبدو وكأنها تقترب شيئاً فشيئاً من تطبيقات الحداثة التي تدعو في صورها المتطرفة إلي تقليص أو إلغاء دور الدين، والفكر والأسرة، بل أنها لتدعو إلى إلغاء أو تقليص دور الدولة ذاتها في الشئون الثقافية ... ففيما يتصل بالدين فإن مساسها به نابع عن كونها تنتمي إلى دول تؤمن بالعلمانية وتسعي إلى بسط نفوذها وبالتالي فإنها تحسر سلطان الدين عن أتباعه مستعينة بطرقها الميسرة إلى الإعلام، وأجهزتها الفنية في تدليس الحقائق ووسائلها العلمية في الإقناع، وفيما يتصل بالتعليم والاتجاهات الفكرية، فيكفي للكشف عن اتجاهات العولمة بشأنهما أن تتذكر ما نادي به الفيلسوف الناقد التفكيكي "جاك دريدا" في القاهرة منذ عامين من الدعوة إلى تفكيك المؤسسات التعليمية والدينية[٣٩].

وأن ندرك ما يؤدي إليه توحيد العالم عبر انتقال البشر، وعبر انتقال الأيدلوجيات والأفكار عن طريق أجهزة الاتصالات المتاحة للجميع، لاسيما في ظل دعوة العولمة إلى إطلاق الحرية الفردية إلى المدى الذي تتحرر فيه من كل قيود الأخلاق والأعراف المرعبة، مما تسعي إليه – ظاهراً – عن طريق الدعوات البراقة، وباطنا عن طريق المسلسلات والأفلام الماجنة الترويج للجنس في أحط حالاته،

---

(٣٧) أ.د/ عبد العزيز حمودة – مرجع سابق.

(٣٨) أ/ محمد إبراهيم مبروك – مرجع سابق صـ١٣، ١٤ – نقلاً عن رفايد رشكويف – أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا – في مقال بمجلة الثقافة العالمية بالكويت بعنوان مديح الإمبريالية الثقافية صـ٣٥ ، ٤٠.

(٣٩) أ.د/ عبد العزيز حمودة – المرجع السابق.

وللقتل والعنف في أبشع صوره، والسلوكيات في أرذل أشكالها .. وفيما يتصل بالأسرة، فاتجاهات العولمة في شأنها مفضوحة ومخزية، وقد كشفت عن وجهها القبيح بما أعلنته باسم الأمم المتحدة من مبادئ طلبت من العالم كله أن يتبناها، وذلك على نحو ما أقدمت عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٩٤م، ونادت وثيقته بالإباحية الجنسية دون اشتراط لأي شرعية، وبالحرية للشواذ والشاذات في تشكيل أسر منهم لا تنمي للنموذج الذي لا تقر الأديان ولا الأخلاق غيره، وبحماية المراهقين والمراهقات في عبثهم الجنسي، وفيما قد يؤدى هذا العبث من الحمل سفاحاً، مع إسناد هذه الحماية إلى المجتمع بجميع فصائله، وعلى الأخص، الأبوين والمؤسسات الدينية والمدارس ووسائل الإعلام[٤٠] ... ثم حين تكاتفت الدول العربية والإسلامية لإحباط الدعوة لهذه الفواحش، عادت العولمة إلى المطالبة بها مرة أخرى في مؤتمر بكين سنة ١٩٩٦م، مما اضطر تلك الدول إلى العودة لمجابهة هذا الإفساد مرة أخرى.

وهكذا انطلقت العولمة في طريقها لمحاربة القيم والمبادئ المستقرة، ولم تدخر وسعاً في نشر ما تئن منه المدنيات الغربية مما ظهر فساده ووضحت مخاطره، ولم تتنازل عن إزالة ما يعترض طريقها من عقبات ولو تمثلت هذه العقبات في الدولة نفسها.

ومع ذلك فإن من المسلم به أن قوى العولمة لم تنضج بعد نضجا كاملا، وأنه ليس من اليسير التنبؤ ـ على وجه الدقة ـ بمدى آثارها على البلاد النامية، غير أن المؤشرات تؤكد أن آثارها السلبية ستكون هي الأشد خطرا[٤١]، وأنه لا عاصم للبلاد الإسلامية سوى التمسك بشريعة الله، مع الدعاء بالهداية لمن يهللون لكل ما غربي أو علماني، ولكل من يرفضون الاتجاه الديني على إطلاقه، أو يظنون أنه لا علاقة

---

(٤٠) أ.د/ محمد عمارة ـ مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ـ سلسلة التنوير الإسلامي ـ عدد ٣٢ صـ٢٦، ٢٧.

(٤١) أ.د/ عبد الرحمن يسري ـ نحو سياسية اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة ـ مطبوعات رابطة الجامعات الإسلامية جـ٧ صـ٣٤، ٣٥ من البحث المنشور من أبحاث المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية ـ المشار إليه في مرجع سابق.

للدين بما يجري حالياً على الساحة الإسلامية والعربية من أحداث، وصدق الله العظيم إذ يقول: " لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" [الحج ٥٣ – ٥٤].

المبحث الرابع

في مواجهة التحديات

إن النظام العالمي الجديد والعولمة يلتقيان في الغاية، وهي السعي إلى الهيمنة على العالم والاستئثار بخيراته، ويختلفان في الأسلوب، فبينما تلجأ العولمة إلى الاقتصاد وليكون وسيلتها الرئيسية، فإن النظام العالمي الجديد يستحل لنفسه كل الوسائل، فيضيف إلى الاقتصاد جبروت الغزو العسكري وتجويع الشعوب، والاغتيالات، وقلب نظم الحكم ... ويعمل النظامان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي تكاد تنفرد بالظهور في النظام العالمي الجديد، بينما تتواري في العولمة في مجموعة من الدول تسير في ركابها وتأتمر بأمرها، مستعينة بالتقنية المتقدمة التي تملك أسرارها ووسائطها، وتسعي كل يوم إلى جديد فيها تجدع به أنف العالم في عنجهية لم يعرف التاريخ مثيلاً لها، وتشيع على الملأ أن الخضوع لطموحاتها قدر لا مفر منه فهو نتيجة حتمية لتطور طبيعي ليس بوسع العالم إلا الإذعان له[٤٢].

ومجابهة قوة دولية عنيدة كهذه تسندها مصالح مادية بالغة لا تكون إلا عن فكر وروية وخطط علمية واقعية، ولا تقوم إلا استناداً إلى عوامل قادرة على أن توازر المجابهة في صمودها وأن تدفعها في تقدمها، وهي عوامل قد تستعصي على الحصر الدقيق مسبقاً، وإنما قد يكون من أهمها في "السياج العام" الاعتماد على الناحية الروحية، والاستناد إلى وحدة الأمة، واختيار الطريق الأمثل للتعامل مع القطب الأوحد، والسعي إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل .. أما في سياجها الضيق فقد يكون من أهمها ما يتصل بالناحيتين الاقتصادية والثقافية.

فأما الاعتماد على الناحية الروحية، فإن من المسلم به أن الشرق العربي بجميع أديانه السماوية وطوائفه الاجتماعية يتجه إلى الثقة بالله، ويتقبل ربط أفعاله

([٤٢]) الأستاذ/ محمد إبراهيم مبروك – مرجع سابق صـ٢١ (نقلاً عن فخ العولمة) صـ٣٢.

كلها برابطة الإيمان، وهذه قوة لا يستهان بها في مقاومة الطغيان على اختلاف أشكاله، وقد أورثت النصر المبين على الجيوش التي تتفوق عدة وعدداً، كما قادت إلى هزيمة الاستعمار الاستطياني بقضه وقضيضه - فالمقاومة المرتبطة بالإيمان الواثقة من قوة الحق الذي تدفع عنه المستندة إلى الإعداد الجيد هي طريق الفوز بالحقوق وإزالة العقبات التي تحول دونها.

ومن ثم فإن من أقوى أسلحتنا في مواجهة الطغيان الوافد هو الحث على تقوية الإيمان بالله، وسوف يجد المراقب أن العزم سيشتد، بمشيئة الله.

أما الاستناد إلى وحدة الأمة العربية الإسلامية، فهو - بلا جدال - الملاذ المتين في معركتنا ضد هيمنة النظم الجديدة، نزولاً على مقتضى المصلحة العليا للعرب والمسلمين، وأخذاً بواجبات الرباط الوثيق الذي يجمع بيننا على أساس من اللغة والدين والمحيط الجغرافي والتقاليد الشرقية، وهي وحدة ليس من الضروري أن تقوم على كيان سيادى موحد، فهي لا تتنافى مع تأسيسها على آليات تعددية المحتوى، ولا مع أن تظل لكل دولة عربية استقلالها السياسي والسيادي، إذ يكفي فيها الجمع بين المقومات المشتركة، وتقوية عناصر الأخوة بين الشعوب، واعتماد وحدة المصالح ووحدة المصير، مع القفز فوق التمزق والفرقة، والسعى إلى إجراءات التكامل، والاهتمام بالمشروعات المشتركة، ولا توسع في الاتفاقات الثنائية والمتعددة مع الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة، والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية الإلهية التي أثبتت جدارتها وصلاحيتها للتطور وللحكم على مستحدثات العصر، وكل عصر.

وأما سلوك الطريق الأنسب للتعامل مع القطب الأوحد، فيقوم على أن الروابط بين الدول تعتمد أساساً - على أمرين رئيسين هما: المصالح واحترام الذات ... ومقتضى اعتبار المصالح، أن ندرك جيداً حقيقة مصالح الدولة القطب على المدى القريب والبعيد، وأن نجلى ما غمض منها، أو ستر حقيقته المغرضون من أعداء الأمة الإسلامية، وأن نقنع الآخرين بحرصنا على رعاية ذلك كله في نطاق مصالحنا القومية .. فهذا هو الأسلوب الذي انتصرت به إسرائيل في علاقتها بالولايات المتحدة

الأمريكية، حين أقنعتها بأن مصالحها متحدة، وأنها تستطيع أن تؤدى الكثير لأمريكا ولرئيسها محلياً ودولياً .. ومن ثم فإن إدراك أمريكا أن لها مصالح مهمة في البلاد العربية، ليس أهمها البترول، وأن رعاية هذه المصالح لن تتحقق على الوجه الأجدى إلا عن طريق البلاد العربية ذاتها، وبواسطة شعوب تؤمن بأن مؤازرتها موجهه إلى دولة لا تنقصها شيئاً من حقوقها ولا تظاهر عليها أحداً، إدراك أمريكا ذلك – من شأنه بلا ريب أن يلفتها عن سياستها العدوانية المتحيزة.

وأما احترام الذات في علاقاتنا مع أمريكا، فيقوم على أن التهاون - قيد أنمله – في هويتنا القومية، والتفريط في حق ذاتنا، هو إعدام، لا حياة بعده، فإن مس الدين فهو خسران في الدنيا والآخرة، فضلاً عن أنه مدعاة للسقوط من نظر الآخرين.

وأما السعي إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل، فقوامه أن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وما تفرع عنها من مؤسسات أو انبثق منها من لجان، يجب أن تكون هي صمام الأمن والأمان لصالح البشرية عموماً، وفقاً لما يمليه ميثاقها .. ذلك أن هيمنة الولايات المتحدة على هذه الهيئة تشل فاعليتها، فمجلس الأمن لا يستطيع حراكاً ضد رغباتها، وإلا منى باستعمال حق النقض، الذي لم تتورع أمريكا عن استعماله خمساً وسبعين مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى نهاية شهر يوليو سنة ٢٠٠٠م، وكان آخرها حين رفضت أمريكا قراراً بمد بقاء قوات حفظ السلام في البوسنة، حتى لا تخضع قواتها في الخارج لسلطان المحكمة الجنائية الدولية [٤٢].

ولا تستطيع الدول النامية أن تفعل شيئاً يذكر عن مصالحها الحيوية إزاء سيف المعز وذهبه، وليس ببعيد عن الأذهان ما حدث إبان الصراع في الصومال أو ما وقع من إجراءات باطشة أو عقوبات ساحقة لكل من الجماهيرية الليبية أو العراق أو السودان .. أما المؤسسات التي توصف بأنها دولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، فإنها

([٤٢]) جريدة الأهرام في ٢٠٠٢/٧/٢م على لسان نجرو مونتى السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة.

كلها أدوات تسيطر أمريكا على إرادتها، وتنفرد بتوجيهها في الأزمات التي تعتري الدول بما يحقق مصلحة أمريكا دون رعاية للمصالح الوطنية لتلك الدول، وذلك على نحو ما حدث في الأزمة الكورية، التي كان من الممكن حلها في ظل الاقتصاد الكوري القوى، ولكن المؤسسات المالية التابعة للنظام الدولي أملت عليه ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد، ومساواة المستثمرين الأجانب بالمستثمرين الوطنيين، واغتصاب بعض حقوق العمال الكوريين بما يتيح اجازة فصلهم أو تغيير نشاطهم [٤٤].

غير أنه – ومعه ذلك كله، فإن الأمل معقود على تكاتف الدول النامية والدول الأخرى المحبة للسلام، في مواجهة غطرسة القوة وعنجهية القطب الأوحد، وذلك بالسعى إلى تعديل نظام التصويت في مجلس الأمن فيما يخص حق النقض، بما لا يسمح بانفراد واحد فقط من الخمسة الكبار بهذا الحق، والسعى كذلك، إلى تعديل ميثاق منظمة التجارة العالمية لمراعاة مصالح الدول النامية، والتخلص من الشروط المجحفة التي تؤثر سلباً على اقتصادياتها لصالح الدول المتقدمة، والعمل على إعادة توزيع إدارة المؤسسات المالية الدولية بين الدول توزيعاً عادلاً حتى لا تنفرد دولة بتوجيهها إلى ما يتفق مع مصالحها وحدها.

ونحن لا نماري في أن الوصول إلى الهدف في هذا الشأن ليس سهلاً أو ميسراً، فهو – حقيقة – جد خطير، ويتطلب عملاً جاداً، دءوباً، متواصلاً على مستوي الشعوب التي تمثل الشعوب الإسلامية خمسها، وعلى مستوي الدول النامية التي تمتلك موارد لا يستطيع الغرب الاستغناء عنها، بل أيضاً على مستوي الرأى العام، الذي استطاع أن يقف ضد مشروعات قرارات ظالمة، كانت المعدة قد اتخذت لتنزلق إليها الأمم المتحدة أو تتبناها لجانها ومن ذلك ما وقع في مصر عام ١٩٩٤م في مواجهة مؤتمر السكان والتنمية، وفي بكين عام ١٩٩٦ في مواجهة مؤتمر المرأة الرابع، وما وقع في جولة أوروجواي سنة ١٩٩٤م وفي ديفوس سنة ١٩٩٨م، وفي سياتل سنة ١٩٩٩م، وفي بانكوك سنة ٢٠٠٠م، بل ما وقع على مستوي الأفراد

([٤٤]) أ.د/ مجدى قرقر – في حلقة نقاشية على هامش مؤتمر الإسلام والعولمة التي عقدت في المركز العربي للصحافة (مجلة الغد العربي) – سنة١٩٩٩م ، صـ٧٠، ٧١.

الذين يعتد بتحذيراتهم عل نحو ما فعله وزير خارجية ألمانيا (يوشكا فيشر)، ووزير خارجيتها السابق (كينكل) من تحذير أمريكا من مغبة الآثار الضارة التي سوف تحدث في العالم وفي علاقتها بالدولة الألمانية نتيجة استعمالها – فعلاً– حق النقض في مجلس الأمن ضد قرار تجديد عمل القوات الدولية[٤٥]

هذا هو سياج المواجهة في زواياها العامة، أما سياجها الضيق الذي يرتكز على النواحي الاقتصادية والثقافية، فإنه فيما يختص بالنواحي الاقتصادية فإن عالمنا العربي يضج بالإمكانات البشرية والطبيعية التي توفر له طاقة إنتاجية وقوة دولية جديرة بأن ترفعه إلى مصاف الدول التي تسود العالم.

ومع إيمان هذا العالم العربي الإسلامي بأهمية التكامل الاقتصادي، واتجاهه إلى ذلك في ضوء الخيارات التي كانت متاحة له، والقيود التي كانت تقيد الحركة الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فإن تجاربه للتكامل الاقتصادي قد تعثرت، سواء منها ما كان في ظلال جامعة الدول العربية، أم تحت لواء غيرها من مثل مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون العربي، أو اتحاد المغرب العربي .. ولم يفلح في إقالته من هذا الركود، ما حظى به العمل العربي مع بداية الثمانينات من الظفر – بأربع وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية، وعقد التنمية العربية المشتركة، فقد ظلت هذه الاتفاقيات – كغيرها مما سبقها – حبراً على ورق دون أن تحظ بأي تنفيذ جاد [٤٦].. حتى إذا حلت العولمة بقيودها الثقيلة، وتطورت الهيمنة فيها، بتشكيل التكتلات الاقتصادية العملاقة والمجالات الاقتصادية الكبرى، التي تتعدى الحدود الدولية، وتخترق الفضاء الجوى، وتعبر المحيطات إلى دول لا يربطها ببعضها سوى الرغبة الملحة في التقدم والتنمية، أدرك الشرق العربي أنه أصبح في ملتقى تهديدات

---

(٤٥) جريدة الأهرام ٢٠٠٢/٧/٨، صـ٤.

(٤٦) أ/ أسامة المجدوب – العولمة والإقليمية – مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية – الدار المصرية اللبنانية – ط. الأولى. ١٤٢٠هـ، يناير ٢٠٠٠م، صـ١٢٠.

خطيرة، لا تخص بلداً منه دون آخر، ولا ينقذه منها التقوقع والعزلة التي طالما احتمى بها، إذ هي لن تنجيه من مخاطر الحمائية، أو إغلاق الحدود أو ما يوضع في طريقه من قلاع تجاريه مغلقة.

وهكذا تحقق صانع القرار في الدول العربية أنه لن ينقذهم من التخلف المرتقب سوى الالتجاء إلى تكتلات إقليمية ينشئها أو يشارك فيها، وتوفر له تنسيقاً وتكاملاً بين أقطاره، وتنمي لديه صناعات مستحدثة تخترق الحدود، وتفتح أسواقاً جديدة، أو تقيم لمنتجاته أسواقاً مشتركة لتصريفها.

وقد شجع صانع القرار على التفكير في التكتلات الإقليمية ما أسهمت به التعديلات التي أدخلت على اتفاقية "الجات" من المساعدة على رفع كثير من العوائق التي كانت تعترض إقامة هذه التكتلات، بوصف أن ما كان يراد منها هو – فقط – أن تكون قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار متعدد الأطراف، فإذا خرجت عن ذلك في إبرام الاتفاق التفضيلي، أو في توزيع الموارد، أو في رفع عوائق التجارة من أمام الأطراف الداخلة في التعاون الإقليمي، فإنها لا تكون متجاوبة مع تنفيذ اتفاقية "الجات" على النحو المأمول.

غير أن ما حدث في جولة أورجواي، وما حوته مذكرة التفاهم المفسرة للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات، وما استحدث من شرط التمكين الذي أضيف بالقرار الصادر في دورة طوكيو لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية، وما أضيف بالمادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، كل ذلك يسّر الأمر أمام الدول التي تجد من صالحها الالتجاء إلى التكتلات الإقليمية.

وقد وجد صانع القرار العربي أن أمامه ثلاثة نماذج من التكتلات الإقليمية: يقوم أولها على القومية أو الدين، ويقوم الثاني على الجوار الجغرافي، ويقوم الثالث على باعث خاص، كالتفوق العلمي والتكنولوجي ...

فأما التكتلات التي تقوم على أساس الدين، فقد كان مثالها منظمة المؤتمر الإسلامي وما تفرع منها، وإن كانت هذه لا تعتبر تكتلاً إقليمياً بالمعنى الدقيق، لافتقارها إلى شرط التجاور الجغرافي، بسبب توزع الدول الإسلامية بين قارات آسيا وأفريقيا وأوربا...

وأما التكتل القائم على الأساس الجغرافي فقد كان مثاله ما قام بين البلاد الأوروبية، بحكم اتفاقية الجماعة الاقتصادية (E , E , C) التي وقعت في روما يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ بين ست دول هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، والتي أصبحت أساس تطورات التكتل الاقتصادي في أوروبا الغربية، وانتهت إلى الوحدة الأوروبية باتفاقية "ماستريخت" في مارس سنة ١٩٩٢م ثم توجت بظهور " اليورو " سنة ١٩٩٩م، إيذاناً بالوحدة النقدية[٤٧]...

أما التكتل الخاص فمثاله اتفاقية "نافتا"، بإنشاء منطقة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي بمقتضاها أصبحت كل قارة أمريكا الشمالية وجزء من أمريكا الوسطى، منطقة تجارة حرة ... وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في يناير سنة ١٩٩٤م، لخلق أقوى منطقة تجارة حرة في العالم، في حجم سكان يبلغ ٣٧٩ مليون نسمة، وباقتصاد ذي حجم هائل بلغ ناتجه المحلي ٧٤٠٩٧٤ مليونا[٤٨].

وقد اختار واضع القرار العربي، بداية جدية للتكامل الذي ينشده تختلف عما سبقه من طنطنات خطابية لا تلقي تنفيذاً جاداً، فبدأ بإنشاء مناطق للتجارة العربية، في أطر ثنائية وشبه إقليمية، تتيح تدريجياً لبقية الدول الراغبة، أن تنضم إليها لاحقاً، وتنشئ فيما بينها ترتيبات، بحيث تصل في نهاية الأمر إلى خلق سوق عربية

---

(٤٧) أ.د/ رفعت السيد العوضي ـ التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية ـ بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٩/١٧ محرم ١٤٢٠ ـ ٣، ٥ مايو ١٩٩٩م، صـ٧.

(٤٨) تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩٦م ـ نقلاً عن أ.د/ رفعت السيد العوضي ـ المرجع السبق صـ٢١.

مشتركة تضم كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية[٤٩] ... وفي هذا الإطار تم في القاهرة في يونيو سنة ١٩٩٦م توقيع اتفاق لإزالة الحواجز التجارية بين اثنتي عشرة دولة عربية، وتحدد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٩٨م للبدء في تنفيذ الاتفاق، على أن تتم مراحله خلال عشر سنوات تبدأ بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% سنوياً على السلع المصنعة محلياً.

وقد تزامن هذا الإنجاز مع حدوث تغييرات جوهرية وجذرية على الصعيد العربي، تتمثل في تعديل أنماط إدارة الاقتصاديات الوطنية من خلال برامج الإصلاح الهيكلي والتحول لاقتصاديات السوق، مع وجود تناقص نسبي في اعتماد العديد من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسي من الموارد السيادية للدولة، وانضمام عدد من الدول العربية إلى منطقة التجارة العالمية، بما يحمله ذلك من التزامات بتحرير التجارة في الإطار متعدد الأطراف.

بقي بعد ذلك أن نثبت أنا جادون في تنفيذ تكاملنا الاقتصادي فنعمل على إعادة توطين أموال المسلمين المهاجرة خارج البلاد العربية التي تبلغ نحو ٨٠٠,٠٠٠ مليون دولار[٥٠]، والتي لن تعود إلا إذا وفرنا عوامل جذب حقيقية للاستثمار، وعلى الأخص ما يتصل بالعمالة الفنية والتقنيات المتقدمة[٥١]، وأن نعمل كذلك على إيجاد مشروعات للتصنيع المشترك، يتوافر لها الانتشار في عدد من الدول، تحقيقاً لمبدأ توزيع المخاطر وتجنباً للضربات العسكرية الغاشمة في حالة الحروب إذا ركزت في دولة واحدة[٥٢]

أما عن السياج الضيق الذي يرتكز على النواحي الفكرية في مواجهة العولمة والنظام الجديد فيقوم – كما سبقت الإشارة – على أنهما يصدران إلى الشرق الإسلامي عوامل تفكيك المؤسسات الثقافية القومية وترويج الإباحية الأخلاقية وهدم

---

(٤٩) أ/ أسامة المجدوب – مرجع سابق – صـ١٣٩.
(٥٠) أ/ أسامة المجدوب – مرجع سابق – صـ ١٤٠، ١٤١.
(٥١) أ.د/ حسن عباس زكي – الأهرام في ١٩٩٦/٦/١٤م، صـ١١.
(٥٢) أ.د/عبد الرحمن يسري (ورقة عمل)– مرجع سابق – صـ٩، ١٠.

الأسر وما تقوم عليه من ترابط، ونشر أنماط سلوكية واستهلاكية لا تتفق مع ما يجب أن يسود في مجتمعات البلاد الإسلامية[٥٣]... كما تقوم على توجيه طعنات خبيثة ضد الثقافة الإسلامية تحت ستار تحديث التشريعات بإحلال التشريعات الأجنبية في فلسفتها أو في تطبيقاتها المتجانسة مع الواقع الغربي، محل الواقع الإسلامي مما يسهم في إعادة صياغة المجتمعات على أسس مختلفة، لتبدو أحكام الشريعة متعارضة مع الواقع الذي خلفته، ولتصبح حلول الفقه غريبة على العقلية الجديدة غير مستساغة لديها، فيتجمد – بالتالي – هذا الفقه في عقول المجتهدين وتجف أقلام الفقهاء لعدم الحاجة إلى إنتاجها..

وقد استمرأت النظم الجديدة هذا المناخ بمزيد من محاصرة الأمة تشريعياً بدعوى الإرهاب والعنف ومناصرة حقوق الإنسان والديموقراطية والشرعية الدولية، كما استمر أنه كذلك بالإمعان في تصدير النظام الرأسمالي تحت زعم الخصخصة وإعادة التكيف مع العصر ... واقتضى ذلك كله كثيراً من التضحيات والتنازلات خصماً من حساب الرصيد الروحي والخلقي للأمة في النواحي الفكرية وفي العلاقات الاجتماعية وصولاً إلى الغاية التي تسعى إليها هذه النظم بإحلال ثقافتها – بنموذجها الأمريكي – محل الثقافات الأخرى[٥٤].

ولا حل أمام الدول الإسلامية إزاء الهجمة الشرسة العنيدة، غير التمسك بهويتنا الإسلامية وذاتنا الثقافية، التي يمثل الثوابت فيها ما جاء في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة الصحيحة، وما نستنبطه منهما من مقاصد خلال فهمنا الصحيح المدعم بالأسانيد الشرعية، والتي تمتاز بأنها تكل السيطرة إلى الآخرة، وتسلم الأمور لله – وتؤمن بأن شخصية الحضارة الإسلامية تمثل وحدة متكاملة متماسكة فإن تفككت لم تصبح هي هي، ولو أعيد تركيبها مرة أخرى، كما أنها لا تقبل تجزئة مبادئها ليعمل كل من منها على انفراد، ولا ترضي بتحوير مفاهيمها إلى مفاهيم

---

(٥٣) من مقترحات الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي – المقدمة للمؤتمر الإسلامي العام الرابع عن الأمة الإسلامية والعولمة – ٢٣ – ١٤٢٣/١/٢٧هـ، ٦-١٠/٤/٢٠٠٢م، صـ٣٢.

(٥٤) أ.د/ عبد العزيز حموده – مرجع سابق - أ.د/ عبد الرحمن بسري – مرجع سابق -أ.د/ محمود حمدي زقزوق – الإسلامي في عصر العولمة – المركز الأعلى للشئون الإسلامية صـ١٠.

أخرى، لتفرغ من مضمونها الحقيقي وتوضع تحتها مضامين أخرى .. فإذا أريد التعرف على الذاتية الإسلامية والحفاظ عليها، فإنه يجب البحث عن الأصالة المبنية على الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وأن نميز في تراثنا بين ما يتفق مع هذه الأصالة لنأخذ به، وبين ما تناقض معها فنطرحه جانبا، وأن نعيش مع عصرنا في نطاق هذه الأصالة: لأن التقوقع والجمود والهروب من العصر هو خيانة لرسالة الأصالة فينا، ولأن الأخذ بما لا يتعارض مع أصالتنا من تقدم غربي هو شكر لله على نعمائه التي تفضل بها على البشرية(٥٥).

وعلى هدي ما تقدم: فإنه إذ طرح أمر إتقان لغة العولمة (الإنجليزية) فلا بأس من الأخذ به، بشرط ألا يطغى ذلك على لغة القرآن الكريم التي تسهم في قيادة المسلم إلى ذاته وأصالته .. وإذا طرح أمر الحرية الدينية، فلا بأس من تطبيقه على ألا يتعدى ذلك إلى التحريض على الردة عن الدين الإسلامي، أو السماح باستعمال وسائل للتبشير بدين آخر تستغل فيها أعذار المسلمين وحاجاتهم .. وإذا طرح أمر المعاونة في إعداد المناهج التعليمية والكتب المدرسية فلا مانع من ذلك، على ألا تحتوى هذه المناهج أو تلك الكتب معلومات خاطئة عن الدين الإسلامي أو المسلمين، وألا تبخس الرواد الأوائل من صانعي الحضارات العلمية الإسلامية، حقهم أو تفتات عليهم في ذلك .. وإذا طرح أمر الحرية الفكرية في شأن نشر الأفكار التي تعبر عن اتجاهات مستحدثه فلا مانع من ذلك ، على ألا يتعدى هذا إلى مقولات الفسق والفجور في مثل مهاترات سلمان رشدي وأمثاله .. وإذا طرح أمر تنظيم الأسرة فلا بأس من هذا على ألا يتعدى إلى الحث على الإباحية أو الحمل سفاحاً أو على الزواج بين أفراد النوع الواحد .. وإذا طرح أمر الترويج للملبوسات الغربية أو الداعية لأنواع خاصة من الاستهلاك الترفي، فلا بأس من ذلك ما دام هذا يأخذ في حاجة المجتمعات الإسلامية، ومقتضيات التنمية والتقاليد القومية الراسخة، ولا يطعن في نماذج للباس الإسلامي كالحجاب ونحوه .. وإذا طرح أمر التقدم التقني فلا بأس من الحض على

---

(٥٥) أ.د/ يحي هاشم حسن فرغلي (الإسلام ومشكلة الحضارة بين التعددية والصراع) ضمن مطبوعات رابطة الجامعات الإسلامية سنة ٢٠٠٠م صـ ٤٣، ٤٧، ٥٩، ٦٠.

اللحاق بالركب العالمي، على ألا يتمثل هذا في التشجيع على التقنيات العابثة ، أو التي تتناقض مع أصالتنا، أو ما يستهدف توطين هذه التكنولوجيا، ولتذكر دائماً ما قاله مفكرونا في العصر الحديث من أن "روسيا ماتت وهي واقفة بدون حرب، وعلى ظهرها حمولة من القنابل الذرية تكفي لنسف الكرة الأرضية وفي الفضاء تدور سفنها الجبارة، شاهدة لها بما أحرزته من تقدم علمي هائل"[٥٦].

(٥٦) أ.د/ عبد العزيز حموده ـ المرجع السابق. أ./ مصطفي محمود ـ أهرام ١٩٩٢/١٠/٣١م.

obeikandl.com

الخاتمة والتوصيات

قام هذا البحث على أن للإسلام منهجاً إلهياً لا يحق لأحد أن يتعداه، وأن له حضارة لا تأبى التعايش مع حضارات تخالفها، وأن ما يسعى إليه النظام العالمي الجديد من سيطرة ظالمة، مردود عليه، وسوف يرجع منه بما رجع به حنين، وأن ما ترمي إليه العولمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة لا يستهدف خير البلدان النامية، وإنما يستهدف الاستئثار بخيراتها، والفوز بمصالح ذاتية للدولة القطب ولمن يتبعها من الدول المتقدمة.

وقد أثار البحث بعض ما رآه جديراً بالتفكير من وسائل مجابهة التحديات الشرسة سواء أكان ذلك عن طريق "سياج عام" يعتمد على ناحية الروحية ويستند إلى وحدة الأمة الإسلامية، ويختار الطريق الأمثل للتعامل مع القطب الأوحد المتعالي، أو يذهب أدواته بتفعيل دور المؤسسات الدولية المساعدة، أو عن طريق "سياج خاص" بإدارة التحدى في اتجاهاه المادي الذي تمثله المواجهة الاقتصادية، أو الاتجاه الفكري الذي تمثله المواجهة الثقافية، وذلك في محاولة لأن يكون للتحدى آثاره العلمية بتوفيق من الله وعونه.

وقد يكون من المناسب بعد هذا العرض أن توجز التوصيات التي يقترحها البحث فيما يلي :

أولاً : الحرص على تقوية الولاء للأمة العربية الإسلامية، والاعتزاز بذاتها، واستثارة روح الوحدة بين شعوبها، والاهتمام بقضايا الأصالة والارتباط بالجذور وبالدين وبالقيم الحميدة.

ثانياً : السعى لتفعيل دور المؤسسات الدولية في مساندة أوجه الحق والعدل ورفع السيطرة الظالمة على إدارتها، ودفعها إلى الطريق السوي لخدمة البشرية جمعاء وتحقيق مصالح المجتمع الدولي عامة.

ثالثاً : تقوية منظمة المؤتمر الإسلامي، وتفعيل ما اتخذته من قرارات لإقامة السوق الإسلامية المشتركة، ولتحرير التجارة بين الدول الإسلامية وزيادة التبادل التجاري بينها، ودفع العمل الجاد في المنظمة وهيئاتها الاقتصادية مثل البنك الإسلامي للتنمية (بجده) ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقره) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشي) والمركز الإسلامي للتنمية والتجارة (بالدار البيضاء).

رابعاً : تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية والإسلامية بالقدر الذي يتناسب مع إمكانية امتصاص السوق وتوافر الإنتاج الملائم سياسياً واقتصادياً ومالياً، مع توفير الضمانات الحقيقية الكافية وخلق المصالح المشتركة التي يستفيد منها الأطراف المشاركة في الاستثمار كما تستفيد منها البلاد المستثمر فيها.

خامساً : العمل على إقامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية الإسلامية توفر مزايا الإنتاج الكبير، وتعمل على اتساع السوق، وتحد من قصور الهياكل الإنتاجية وتسعي إلى القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاديات الأجنبية، على أن تكون الأولوية للمشروعات التي لا تتطلب تخلي الدول عن سياستها أو أنظمتها الخاصة، ولا تتعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول المشاركة.

سادساً : ترشيد الأنماط الاستهلاكية للأفراد في مواجهة ما تروج له الشركات عابرة القوميات لصالحها الخاص من أنماط أخرى لا ترقي إلى تقاليدنا العريقة.

سابعاً : الاهتمام بتوطين التكنولوجيا المتقدمة، وتهيئة المناخ الكفيل بجذب الكفاءات المهاجرة، وربط البحث العلمي في جامعاتنا بالهوية الثقافية الإسلامية.

ثامناً : تعزيز استخدام الإمكانيات الفضائية المتاحة، وتطوير العمل فيها بما يقلل من حجم التعرض لقنوات أجنبية، تبث سمومها في شبابنا، مع تحجيم تلقي هذه القنوات داخل البلاد الإسلامية، بالطرق التي تتيحها التكنولوجيا المتقدمة.

والله من وراء القصد وهو نعم المولي ونعم النصير.

obeikandl.com